

بالحمد يازة الصفات الذاتية والشجاعة لآنها وان لم تكن  
 افعالا ولا اختيارية لكن هي في حكمها الدلالة عليها  
 وتزيب افعال اختيارية عليها والاستقلال الذات وفي  
 كلام بعضهم اشارة الى ان المراد بالحمد الاختياري ان يكون  
 صاحبه مختارا في الجملة وتقدم الحمد على لفظ الله تعالى  
 باعتبار ان المقام للحمد وان كان ليبر ما يقف اسم الله تعالى  
 للملاحظة الاهتمام الذاتي واختيار لفظ الله لكونه سبحانه  
 مشتهرا في ضميره باوصاف الكمال والجلال مع ان الخاصة  
 علم لذات الحق والجملة الاسمية لتفديد الدوام والنبات  
 ولو بواسطة العدول او معونة المقام واللام في الحمد  
 الجنس والاستغراق وتفديد معونة لام الاختصاص بخصاص  
 جميع المحامد به تعالى فان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص  
 الافراد ولكن قال العلامة الدواني كذا الطبوع عليه وفيه  
 بحث اذ الظاهر ان اللام للاختصاص بمعنى التعلق الخاص  
 لا المحصر يدل على ذلك انه لو كان المحصر لكان قولك  
 ما المائل الا لزيد مفيد للحم للال في صفة الغصار في زيد  
 وكما قوله الحمد مفيد لتعريف الحمد على الاختصاص لا قصر على  
 تعالى الله وقد صرح في الكشاف بان التقديم يدل على اختصاص  
 الحمد وهو صريح بان المحصر لم يكن بدون التقديم انتهى وبجواب  
 وفاقا

وفاقا لشيخ مشايخنا بان مرادهم ان اللام وضعت للتعلق  
 الخاص كما ذكره لكن الاختصاص والتعليق الذي على وجه  
 المحصر هو الكامل منه وجعل عليه اللام في مقام الشا والمبالغة  
 كما ان جعل الباء على الملاسة على وجه التبرك فيدل على  
 الانحصار معونة المقام لا مجرد الوضع فلا يتوجه البحث  
 المذكور ويبدل عليه ما في حاشية المحقق على الكشاف دليلا  
 في الجنس والملكية على الاختصاص فان اخذ الاختصاص  
 من اللام الموضوع للملكية لانه جعل اللام موضوعا  
 له واما ما ذكره من المثالين فاللام محمولة فيه على معنى  
 الوضعي غاية الامر انه يجوز حملها على اذكر ايضا عند ساعد  
 المقام وطالما كان التقديم اظهر فادارة المحصر اذ يتبع الى تكلف  
 حمل التبرك في اللام على الاصل وجعل التقديم المحصر فان  
 قلت لو كان المعنى محصر المحامد فلا معنى لتوليد المعنى على  
 التوفيق او على التصنيف ونحوه او ليست جميع الافراد الجنس  
 المختص بما على ما ذكر قلت هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل  
 من المحر كانه قال حمدي هذا وهو الشاء مضمون الجملة  
 على ذلك فليتأمل هذا واختصاص الحمد بالله تعالى حقيقي  
 ان جعل الفعل الاختياري على الصدور بالاختيار الحقيقي وهو المراد  
 وان التقي بوقوعه بالانتساب من حيث السبب فهو ادعائي لصحة